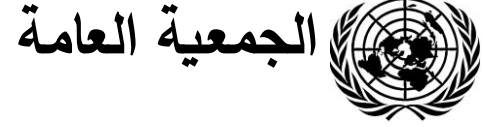


Distr.: General
4 May 2022
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 150 من جدول الأعمال

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية

لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

**أداء ميزانية قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، للفترة من
1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 وميزانيتها المقترحة للفترة
من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023**

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

اعتمادات الفترة 2021/2020	62 058 200 دولار
نفقات الفترة 2021/2020	62 053 100 دولار
الرصيد الحر للفترة 2021/2020	5 100 دولار
اعتمادات الفترة 2022/2021	65 694 700 دولار
النفقات المتوقعة للفترة 2022/2021 ^(أ)	65 447 700 دولار
النقص المتوقع في الإنفاق للفترة 2022/2021 ^(أ)	247 000 دولار
المبلغ الذي يقترح الأمين العام اعتماده للفترة 2023/2022	66 318 800 دولار
التعديل الذي توصي به اللجنة الاستشارية للفترة 2023/2022	(360 200 دولار)
توصية اللجنة الاستشارية للفترة 2023/2022	65 958 600 دولار

(أ) التقديرات في 31 آذار/مارس 2022.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

1 - اجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقريرين الصادرين عن تمويل قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا (انظر A/76/566 و A/76/730)، بممثلين للأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية اختتموها بردود خطية وردت في 14 نيسان/أبريل 2022. ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة وتوصياتها بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام في تقريرها (A/76/760)، وتلك المتعلقة بنتائج وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 في تقريرها ذي الصلة بالموضوع (A/76/735).

2 - ويرد التقريران المتعلقان بمخزون النشر الاستراتيجي والمفهوم المنقح لمخزون النشر الاستراتيجي مرفقين بتقرير ميزانية قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023 (A/76/730، المرفقان الثالث والرابع). ويتم تناول ملاحظات وتوصيات اللجنة الاستشارية بشأن المفهوم المنقح لمخزون النشر الاستراتيجي في تقرير منفصل ((A/76/760/Add.14)).

ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021

3 - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها 282/74 ومقررها 571/74، مبلغا إجماليه 62 058 200 دولار (صافيه 55 916 200 دولار) للإنفاق على قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات خلال الفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021. وبلغ مجموع النفقات لهذه الفترة مبلغا إجماليه 62 053 100 دولار (صافيه 55 169 200 دولار)، ويمثل ذلك تنفيذا للميزانية بمعدل 100,0 في المائة. ويعكس الرصيد الحر البالغ 5 100 دولار بالقيمة الإجمالية الأثر المشترك لانخفاض النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند التكاليف التشغيلية (3 139 000 دولار، أو 15,1 في المائة) وارتفاع النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند الموظفين المدنيين (3 133 900 دولار أو 7,6 في المائة). ويرد تحليل مفصل للفروق في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية قاعدة اللوجستيات للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 (A/76/566).

4 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نقل مبلغ 3 133 900 دولار من المجموعة الثالثة، التكاليف التشغيلية، إلى المجموعة الثانية، الموظفون المدنيون، لتغطية الزيادة في الاحتياجات الناجمة أساسا عن ارتفاع مرتبات الموظفين الوطنيين وارتفاع معدلات تسوية مقر العمل بالنسبة للموظفين الدوليين نتيجة انخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو، فضلا عن انخفاض متوسط معدلات الشغور الفعلية مقارنة بمعدلات الشغور المعتمدة للموظفين الوطنيين والموظفين الدوليين.

5 - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الالتزامات غير المصفاة لفترة الميزانية 2020/2019 بلغت، في 30 حزيران/يونيه 2020، ما قدره 4 122 400 دولار؛ وبأن الالتزامات غير المصفاة لفترة الميزانية 2021/2020 بلغت، في 30 حزيران/يونيه 2021، ما قدره 2 121 900 دولار.

المسائل المتعلقة بتقرير مجلس مراجعي الحسابات

6 - في سياق نظر اللجنة الاستشارية في تقرير الأمين العام عن تمويل قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات، كان معروضا على اللجنة أيضا تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2021 (A/76/5 (Vol. II)). وأشار المجلس في تقريره إلى أن توصيته باقتراح ترتيبات تمويل جديدة لدعم حفظ السلام على نحو يعكس تصنيف قاعدة اللوجستيات ومركز الخدمات الإقليمي في غنتيبي، أوغندا، باعتبارهما كيانين تابعين لإدارة الدعم العملياتي قد تجاوزتها الأحداث (المرجع نفسه، الفقرات 130 إلى 135 و 151 و 152). ولاحظ المجلس وجود أوجه قصور في إدارة سلسلة الإمداد لعمليات حفظ السلام. فالبعثات لم تحدد مستويات المخزون، ولم تعلن بصورة كافية عن وجود فائض في المخزون، وعرضت مخزونا قديما، واشترت مواد جديدة على الرغم من أن الأصناف شهدت استهلاكاً منخفضاً وكانت متوفرة بكميات كافية في المخزون. وأوصى المجلس بإنشاء وظيفة مركزية للتحليل والإنفاذ لإجراء تحليلات شاملة لممتلكات البعثات ومراكز الخدمات ومنشآتهما ومعدّاتهما ومخزوناتهما. ولاحظ المجلس أنه قد تم بالفعل اتخاذ تدابير مركزية مختلفة مثل وظيفة غرفة المقاصة في قاعدة اللوجستيات. وتتفق اللجنة الاستشارية مع توصية مجلس مراجعي الحسابات بشأن إدارة سلسلة الإمداد لعمليات حفظ السلام.

ثالثا - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

7 - فيما يتعلق بالنفقات الحالية والمتوقعة للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن النفقات بلغت 48 853 200 دولار (المبلغ الإجمالي) في 31 آذار/مارس 2022. وفي نهاية الفترة المالية الحالية، يقدر أن يبلغ مجموع النفقات 65 447 700 دولار، ليبقى بذلك رصيد حر متوقع قدره 247 000 دولار ويبلغ معدل استخدام الميزانية المتوقع 99,6 في المائة.

8 - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن المبالغ النقدية المتاحة لقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات كانت، في 28 شباط/فبراير 2022، تبلغ 29 000 000 دولار، وهو مبلغ كاف لتغطية احتياطيها التشغيلي على مدى ثلاثة أشهر بمبلغ 16 400 000 دولار.

رابعا - الميزانية المقترحة للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023

ألف - الولاية والنتائج المقررة

9 - بدأت قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات العمل في برينديزي منذ عام 1994 عندما وقع الأمين العام وحكومة إيطاليا مذكرة تفاهم تنظم استخدام الأمم المتحدة للممتلكات والمرافق في برينديزي. ووقعت في 7 كانون الأول/ديسمبر 2001 الإضافة الأولى للمذكرة، المتعلقة بالتبرع بثلاثة مستودعات جديدة؛ ووقعت في 4 آب/أغسطس 2008 الإضافة الثانية المتعلقة بنقل حكومة إيطاليا أماكن عمل ومساحات إضافية إلى قاعدة اللوجستيات. ووقعت في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 إضافة ثالثة تتعلق بنقل حكومة إيطاليا ستة مبان ومساحة مكشوفة إلى قاعدة اللوجستيات. ووقع الأمين العام وحكومة إسبانيا في 28 كانون الثاني/يناير 2009 اتفاقا ينظم استخدام الأمم المتحدة لأماكن العمل في فالنسيا، إسبانيا. ووقع في 16 آذار/مارس 2009 اتفاق إداري تكميلي بشأن استخدام الأمم المتحدة لأماكن العمل في فالنسيا؛ ووقعت في

7 حزيران/يونيه 2021 إضافة إلى الاتفاق الإداري تنص على توفير أماكن عمل إضافية في فالنسيا، إسبانيا، على أن تتيحها حكومة إسبانيا للأمم المتحدة (A/76/730، الفقرة 2). وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن الجمعية العامة وافقت، في قرارها 262/63، على اقتراح إنشاء الموقع بآء في فالنسيا لاستضافة مرفق ثانوي عامل للاتصالات السلكية واللاسلكية من أجل دعم أنشطة حفظ السلام.

10 - وتوفر قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات تكنولوجيات الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية، ودعم عمليات تقديم الخدمات وسلسلة الإمداد، والمساعدة التقنية البيئية على الصعيد العالمي، بالإضافة إلى خدمات الدعم التمكيني الأخرى طوال وجود البعثات الميدانية، بداية من التخطيط لمرحلة بدء عملها والتحضير لها وصولاً إلى تصفيتها (المرجع نفسه، الفقرة 4).

إعادة تسمية قاعدة اللوجستيات وإعادة توصيفها

11 - عند الاستفسار عن تسمية المرفقين الموجودين في برينديزي وفالنسيا، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن تسمية قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات استخدمت منذ عام 1994، عندما كانت أنشطة الموقع في برينديزي تتمحور حول العمليات اللوجستية. ومع مر السنين، ومتابعة لتنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، توسعت أنشطة قاعدة اللوجستيات وولايتها وتطورتا لتشمل طائفة أوسع من الخدمات.

12 - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن الأمين العام اقترح، في تقريره المؤرخ 8 آذار/مارس 2016 (A/70/779)، أن يشار إلى موقع فالنسيا باسم "مركز الخدمات العالمي في فالنسيا" وإلى موقع برينديزي باسم "مركز الخدمات العالمي في برينديزي"، وأن يشكل الموقعان معا "مركز الخدمات العالمي". ورأت اللجنة أن اقتراح الأمين العام يدعو إلى اللبس لأنه يبدو أنه يعني ضمناً وجود مركزين عالميين للخدمات وأنه لا يستوفي شرط اتساق تسمية مرفق فالنسيا مع استخدامه لأغراض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/70/742/Add.9). وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها 288/70 أن يقدم من جديد مقترحات بشأن التسمية الرسمية للمرفق في فالنسيا.

13 - واقترح الأمين العام، في تقريره المؤرخ 6 آذار/مارس 2017 (A/71/828)، تسمية المرفق الموجود في فالنسيا باسم "قاعدة الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات" وأن يسمى موقع برينديزي "مركز الخدمات العالمي في برينديزي، إيطاليا"، وأن يشكل الموقعان معا "مركز الخدمات العالمي".

14 - وأوصت اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على تسميتي "مرفق الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فالنسيا" و "مركز الخدمات العالمي، برينديزي" (انظر A/71/836/Add.10، الفقرة 33). وقد أيدت الجمعية العامة هذه التوصية في قرارها 294/71. بيد أن اللجنة لم تقدم توصية ولم توافق الجمعية على طلب الأمين العام بأن يشكل الموقعان معا "مركز الخدمات العالمي التابع للأمم المتحدة".

15 - ويلتمس الأمين العام، في تقريره، موافقة الجمعية العامة على أن يتم استخدام تسمية "مركز الخدمات العالمي التابع للأمم المتحدة"، بدلا من قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات، للإشارة عادة إلى كلا المركزين الموجودين في برينديزي وفالنسيا (A/76/730، الفقرة 3).

16 - وفيما يتعلق بالدور المتوخى لقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات بوصفها مركز الخدمات العالمي التابع للأمم المتحدة، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن قاعدة اللوجستيات ستواصل تقديم الخدمات لعمليات حفظ السلام مع توسيع نطاق تقديم الخدمات ليشمل كيانات أخرى على أساس استرداد التكاليف، تمشيا مع ولاية إدارة الدعم العملياتي. وسيؤدي ذلك إلى زيادة تعزيز التعاون المشترك بين الوكالات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، وإلى تحقيق التآزر والكفاءة على نطاق منظومة الأمم المتحدة في إطار نهج "وحدة العمل في الأمم المتحدة".

17 - وترى اللجنة الاستشارية أن التغيير المقترح في التسمية له أثر أوسع نطاقا على عمل المنظمة، بما في ذلك فيما يتعلق بمفهوم نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، وترى أن المهام الأساسية لهذين الموقعين لا تزال تتمثل في توفير الدعم اللوجستي وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وترى اللجنة أن التسمية التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها [294/71](#) لا تزال صالحة، وتوصي بعدم الموافقة على الاقتراح الداعي إلى استخدام تسمية "مركز الخدمات العالمي التابع للأمم المتحدة" عند الإشارة إلى كلا المركزين الموجودين في برينديزي وفالنسيا.

18 - ويرد موجز لافتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة للفترة 2023/2022 في الفرع الأول-باء من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة (A/76/730).

باء - الاحتياجات من الموارد

19 - تمثل الميزانية المقترحة البالغة 66 318 800 دولار للفترة 2023/2022 زيادة بمبلغ 624 100 دولار أو بنسبة 1,0 في المائة عن المخصصات البالغة 65 694 700 دولار للفترة 2022/2021. وترد في الفرع الثالث من تقرير الميزانية المقترحة معلومات عن الفروق بين المبلغ المخصص للفترة 2022/2021 والموارد المقترحة للفترة 2023/2022 (المرجع نفسه).

1 - الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	النفقات حتى						
	المخصصات (2021/2020)	النفقات (2021/2020)	المخصصات (2022/2021)	31 آذار/مارس تقديرات التكاليف 2022	المخصصات (2023/2022)	المبلغ	الفرق النسبة المئوية
الموظفون المدنيون	41 287,3	44 421,2	45 326,4	33 305,2	45 048,4	(278,0)	(0,6)
التكاليف التشغيلية	20 770,9	17 631,9	20 368,3	15 548,0	21 270,4	902,1	4,4
إجمالي الاحتياجات	62 058,2	62 053,1	65 694,7	48 853,2	66 318,8	624,1	1,0
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	6 142,0	6 883,9	6 562,6	4 491,8	6 905,3	342,7	5,2
صافي الاحتياجات	55 916,2	55 169,2	59 132,1	44 361,4	59 413,5	281,4	0,5
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-	-	-	-
مجموع الاحتياجات	62 058,2	62 053,1	65 694,7	48 853,2	66 318,8	624,1	1,0

20 - وترد معلومات عن الاحتياجات المقترحة من الموارد حسب الموقع (برينديزي وفالنسيا) في الفرع الثاني-ألف من تقرير الميزانية المقترحة (المرجع نفسه). وبلغت الموارد المقترحة لبرينديزي 54 197 500 دولار، وهو ما يعكس زيادة بمبلغ 406 700 دولار أو بنسبة 0,75 في المائة، مقارنة بالمخصصات البالغة 53 790 800 دولار للفترة 2022/2021. وتعكس الموارد المقترحة لفالنسيا البالغة 12 121 300 دولار زيادة بمبلغ 217 400 دولار أو بنسبة 1,8 في المائة، مقارنة بالمخصصات البالغة 11 903 900 دولار للفترة 2022/2021.

2 - الموظفون المدنيون

الفئة	العدد المعتمد للفترة 2022/2021	العدد المقترح للفترة 2023/2022	الفرق
الموظفون الدوليون	139	144	5
الموظفون الوطنيون ^(أ)	305	305	—
الوظائف المؤقتة ^(ب)	3	1	(2)

(أ) الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة.

(ب) وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

21 - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الموظفين المدنيين 45 048 400 دولار، ما يمثل تخفيضاً بمبلغ 278 000 دولار أو بنسبة 0,6 في المائة، مقارنة بمخصصات الفترة 2022/2021. ويعزى التخفيض المقترح إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند المساعدة المؤقتة العامة والموظفين الوطنيين، الذي تقابله جزئياً زيادة في الاحتياجات تحت بند الموظفين الدوليين (المرجع نفسه، الفقرات 158 إلى 161).

التوصيات المتعلقة بالوظائف الثابتة والمؤقتة

22 - يقترح ما مجموعه 449 وظيفة ثابتة ووظيفة مؤقتة واحدة في الفترة 2023/2022، ما يعكس زيادة صافية قدرها ثلاث وظائف مقارنة بعنصر ملاك الموظفين المعتمد في الفترة 2022/2021. وتغطي الميزانية المقترحة تكاليف نشر 144 موظفاً دولياً و 305 موظفين وطنيين ووظيفة مساعدة مؤقتة واحدة. وسيوجد ما مجموعه 36 موظفاً في مرفق الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فالنسيا، وسيبقى موظفان في مكتب الدعم المشترك في الكويت وسينتدب 412 موظفاً للعمل في مركز الخدمات العالمي، برينديزي. ويعكس العنصر المقترح المتألف من 449 وظيفة ثابتة ووظيفة مؤقتة واحدة التغييرات التالية في ملاك الموظفين (المرجع نفسه، الفقرة 14):

(أ) إنشاء ثلاث وظائف ثابتة: وظيفتان لموظفين لنظم المعلومات (وظيفة واحدة برتبة ف-4 ووظيفة واحدة برتبة ف-3) في فالنسيا ووظيفة واحدة لموظف لوجستيات (ف-4) في برينديزي؛

(ب) إعادة تصنيف ثمان وظائف ثابتة بما يشمل '1' إعادة تصنيف وظيفتين من الرتبة ف-4 إلى الرتبة ف-5 (وظيفة واحدة لموظف إداري ووظيفة واحدة لموظف لوجستيات)؛ و '2' إعادة تصنيف ست وظائف من الرتبة خ ع-6 إلى الرتبة خ ع-7 (ثلاث وظائف لمساعدين لإدارة البرامج، ووظيفتان لمساعدين للوجستيات، ووظيفة واحدة لمساعد للموارد البشرية)؛

(ج) تحويل وظيفتين مؤقتتين عامتين إلى وظيفتين ثابتتين: وظيفة لموظف لشؤون سيادة القانون (ف-4) ووظيفة لمهندس بيئي (ف-3)؛

(د) نقل 11 وظيفة ثابتة (وظيفة واحدة برتبة ف-4 ووظيفتان برتبة ف-3 وثمانى وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة)؛

(هـ) إعادة انتداب سبع وظائف ثابتة (وظيفة واحدة برتبة ف-3 ووظيفتان من فئة الخدمة الميدانية وأربع وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة).

إنشاء الوظائف

23 - يقترح الأمين العام إنشاء وظيفة واحدة لموظف لوجستيات (ف-4) في قسم التسليم والإعادة يتولى قيادة إدارة الزيادة المتوقعة في الأنشطة اللوجستية الواردة فيما يتعلق بالمفهوم المنقح لحلول النشر الاستراتيجي ومخزونات النشر الإقليمي، بما في ذلك الخدمات اللوجستية التي تقدمها جهات خارجية لشحن البضائع والأنشطة ذات الصلة، كما يتولى قيادة عملية التحول والرقمنة، التي تتطلب قدرة وخبرة لا تتوفر حاليا داخل مركز الخدمات العالمي (المرجع نفسه، الفقرة 137). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن قسم التسليم والإعادة يضم بالفعل 79 وظيفة، بما في ذلك وظيفتان برتبة ف-4، وترى أنه يمكن أداء المهام الإضافية في حدود الموارد المتاحة. وتلاحظ اللجنة أيضا أن مهام وظائف (ف-4) المقترحة تتصل جزئيا بالمفهوم المنقح لمخزون النشر الاستراتيجي الذي يتم تناوله في تقرير منفصل (A/76/760/Add.14). وفي هذا السياق، توصي اللجنة بعدم الموافقة على اقتراح إنشاء وظيفة لموظف لوجستيات (ف-4) في هذه المرحلة.

إعادة تصنيف الوظائف

24 - يقترح الأمين العام إعادة تصنيف وظيفة لموظف لوجستيات (ف-4) لتصبح وظيفة لرئيس قسم اللوجستيات (ف-5) في قسم التخطيط والتوريد. ويشار إلى أن مجال مسؤوليات هذا القسم يشمل الإدارة المالية لحلول النشر الاستراتيجي بقيمة مالية إجمالية قدرها 135 مليون دولار، وأن رئيس القسم سيشتمع بالسلطة المفوضة للإفراج عن المخزون من مختلف مواقع المخزون داخل شبكة الإمداد الجديدة وتجديده، وسيوجه وينسق أنشطة فريق مخزون النشر الإقليمي الذي يتخذ من عنيتيبي مقرا له. ويشار أيضا إلى أن نجاح الانتقال إلى المفهوم الجديد لحلول النشر الاستراتيجي سيعتمد على القدرات والخبرات في هذا القسم باعتباره الواجهة مع المستفيدين في توفير خدمات موثوقة وسريعة الاستجابة وشفافة (A/76/730، الفقرتان 130 و 131). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن إعادة التصنيف المقترحة تتصل جزئيا بالمفهوم المنقح لمخزون النشر الاستراتيجي الذي يتم تناوله في تقرير منفصل (A/76/760/Add.14). وفي ضوء هذه العناصر، توصي اللجنة بعدم الموافقة على اقتراح إعادة تصنيف وظيفة لموظف لوجستيات (ف-4) لتصبح وظيفة لرئيس قسم اللوجستيات (ف-5) في هذه المرحلة.

25 - ويقترح الأمين العام إعادة تصنيف وظيفة مساعد لشؤون اللوجستيات (خ ع-6) لتصبح وظيفة كبير مساعدين لشؤون اللوجستيات (خ ع-7) في قسم التسليم والإعادة. وسيتولى شاغل الوظيفة تيسير مطابقة البيانات في نظام أوموجا أثناء التصفية وبعدها، وسيقدم مدخلات تقنية ومدخلات لدقة البيانات إلى أصحاب المصلحة وسيعد تقارير الجرد في نهاية السنة المالية خلال مرحلتي التصفية أو ما بعد التصفية، وسيستعرض خطة التصرف في الأصول، وسيعد تقارير مرحلية مفصلة، وسيصدر إرشادات وتوجيهات

للبعثات بشأن إجراءات التصفية، وسيسلط الضوء على المخاطر المحتملة أثناء التصفية. ويشار إلى أنه بالنظر إلى الاقتراح الداعي إلى اعتماد نهج دائري لسلسلة الإمداد مع زيادة متوقعة في عمليات نقل الأصول والتصرف فيها، فإن المسؤولية المنوطة بهذه الوظيفة من حيث الحافطة المالية، والتأثير على حيازات المنظمة من الممتلكات، ستزداد بشكل كبير (المرجع نفسه، الفقرة 139). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن إعادة التصنيف المقترحة لوظيفة مساعد لشؤون اللوجستيات (خ ع-6) لتصبح وظيفة كبير مساعدين لشؤون اللوجستيات (خ ع-7) تستند إلى زيادة متوقعة في عبء العمل في الأنشطة القائمة، وليس إلى زيادة في تعقيد الوظيفة ومستوى مسؤوليتها. واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بأن إعادة التصنيف المقترحة لها ما يبررها تماما، ولذلك توصي بعدم الموافقة على اقتراح إعادة تصنيف وظيفة واحدة لمساعد لشؤون اللوجستيات (خ ع-6) لتصبح وظيفة كبير مساعدين لشؤون اللوجستيات (خ ع-7).

26 - ويقترح الأمين العام إعادة تصنيف وظيفة مساعد للموارد البشرية (خ ع-6) لتصبح وظيفة كبير مساعدين للموارد البشرية (خ ع-7) في وحدة هيئات الاستعراض المركزية الميدانية. ويشار إلى أن دور أمانة هيئات الاستعراض المركزية الميدانية اتسع ليشمل تقديم الدعم الفني إلى القائمين بالاستقدام والمديرين المكلفين بالتعيين في البعثات الميدانية وإلى أن كبير المساعدين للموارد البشرية سيقدم إسهامات بشأن متطلبات تحسين نظام إنسبيرا، وسيجري اختبار مدى قبول المستخدمين، وسيستخدم الابتكارات المعتمدة لتقديم التدريب لجميع أصحاب المصلحة. وسيتولى شاغل الوظيفة أيضا مراقبة نوعية جميع الحالات قبل إسنادها إلى أعضاء الهيئات، تحسبا للمشاكل المحتملة التي قد تسبب تأخيرا في إجراءات الاستقدام (المرجع نفسه الفقرة 150). وبالنظر إلى أن انخفاض عدد الموظفين في عمليات حفظ السلام على مدى السنوات القليلة الماضية كان ينبغي أن يترجم إلى انخفاض أنشطة وحدة هيئات الاستعراض المركزية الميدانية، فإن اللجنة الاستشارية غير مقتنعة بأن إعادة التصنيف المقترحة لها ما يبررها تماما. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بعدم الموافقة على اقتراح إعادة تصنيف وظيفة مساعد للموارد البشرية (خ ع-6) لتصبح وظيفة كبير مساعدين للموارد البشرية (خ ع-7).

تحويل الوظائف

27 - يقترح الأمين العام تحويل وظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة لمهندس بيئي (ف-3) إلى وظيفة ثابتة. ويشار إلى أن هذا الاقتراح يعكس الأهمية المتزايدة باستمرار والطبيعة الطويلة الأجل لوظيفة الدعم البيئي ومجال مشاركتها في عملية سلسلة الإمداد من بدايتها إلى نهايتها ودورة حياة البعثات، وضرورة توفير الخبرة لدعم هدف استراتيجية إدارة الدعم العملي في مجال البيئة لخفض مستوى المخاطر التي يتعرض لها الموظفون والمجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية نتيجة لممارسات إدارة مياه الصرف الصحي. ويشار أيضا إلى أن التحويل المقترح يتناسب مع القدرات المطلوبة اللازمة لمواجهة تحديات الهندسة البيئية الراهنة والواجبات الناجمة عنها التي يتعين الاضطلاع بها (المرجع نفسه، الفقرة 133). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوظيفة المؤقتة لمهندس بيئي تمت الموافقة عليها لأول مرة لفترة 2020/2019. وبالنظر إلى أن الوظيفة المؤقتة لمهندس بيئي أنشئت في فترة حديثة نسبيا، ترى اللجنة الاستشارية أن تحويلها سيكون سابقا لأوانه مع ذلك، ومن ثم توصي باستمرار وظيفة المهندس البيئي (ف-3) بوصفها وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة في هذه المرحلة (انظر أيضا A/75/822/Add.10، الفقرة 19).

نقل الوظائف

28 - يقترح نقل 11 وظيفة على النحو التالي (A/76/730، الفقرة 14):

- (أ)وظيفتان في دائرة تكنولوجيات الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية (قسم تقديم حلول العملاء) من برينديزي إلى فالنسيا (موظف للمعلومات الجغرافية (ف-4) وموظف لنظم المعلومات الجغرافية المكانية (ف-3)؛
- (ب) سبع وظائف (وظيفة واحدة برتبة ف-3 وست وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة) من وحدة إدارة الممتلكات التابعة للدائرة المركزية إلى قسم التسليم والإعادة في دائرة سلسلة الإمداد؛
- (ج)وظيفتان (وطنيتان من فئة الخدمات العامة) من مركز خدمة المؤتمرات والتعلم، بالدائرة المركزية، إلى مكتب المدير.

29 - بيد أن المعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية والجدول الواردة في الميزانية المقترحة تشير إلى زيادة عدد عمليات النقل (المرجع نفسه، الجداول 6 و 8 و 10 و 11 و 12 و 14). وأبلغت اللجنة، لدى استفسارها، بأن عمليات النقل الداخلية داخل دائرة سلسلة الإمداد لم تدرج في الفقرة 14 من الميزانية المقترحة. وبالإضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة أن متوسط عدد المتعاقدين والأفراد غير التابعين لقاعدة الأمم المتحدة للجستيات في فالنسيا سيزيد من 345 فردا في الفترة 2022/2021 إلى 505 أفراد في الفترة 2023/2022 (A/75/744، الجدول 1 و A/76/730، الجدول 1). ومع مراعاة الوجود المتزايد لمنظومة الأمم المتحدة في فالنسيا وإمكانية المواءمة وتحقيق الكفاءة، ترى اللجنة الاستشارية أن عمليات النقل المقترحة تتطلب مزيدا من التوضيح والتبرير. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بعدم الموافقة على اقتراح نقل سبع وظائف (وظيفة واحدة برتبة ف-3 وست وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة) من وحدة إدارة الممتلكات التابعة للدائرة المركزية إلى قسم التسليم والإعادة في دائرة سلسلة الإمداد ونقل وظيفتين (وطنيتين من فئة الخدمات العامة) من مركز خدمة المؤتمرات والتعلم، بالدائرة المركزية، إلى مكتب المدير.

30 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية الوجود المتزايد لمنظومة الأمم المتحدة في فالنسيا وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم استراتيجية واضحة بشأن التحول الجاري، بما في ذلك استعراض عام للموارد وتدابير الكفاءة، لكي تنظر فيها.

الوحدات المستضافة

31 - ترد معلومات عن الوحدات المستضافة في الفقرات 82 إلى 95 من تقرير الميزانية المقترحة (A/76/730). ويشار إلى أن برينديزي تستضيف حاليا أربع وحدات، منها (أ) وحدتان مسؤولتان أمام إدارة عمليات السلام: القدرة الشرطية الدائمة والهيئة الدائمة للعدالة والسجون، اللتان تضمان 36 وظيفة، وست وظائف ووظيفة مؤقتة عامة واحدة، على التوالي؛ و (ب) وحدتان مسؤولتان أمام إدارة الدعم العمليتي: مركز العمليات الجوية الاستراتيجية ووحدة هيئات الاستعراض المركزية الميدانية، اللذان يضمّان 11 وظيفة و 10 وظائف، على التوالي. وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن نشر القدرة الشرطية الدائمة (18 عملية نشر في الفترة 2021/2020 و 16 عملية نشر في الفترة 2022/2021، حتى 17 آذار/مارس 2022) والهيئة الدائمة للعدالة والسجون (تسع عمليات نشر في الفترة 2021/2020 و 11 عملية نشر في الفترة 2022/2021، حتى 17 آذار/مارس 2022) في عمليات حفظ السلام.

وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقييماً للخدمات التي تقدمها القدرة الشرطية الدائمة والهيئة الدائمة للعدالة والسجون في التقرير المقبل عن قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات. وترى اللجنة أن هذا التقييم يمكن أن يأخذ في الاعتبار القدرات القائمة في المقر والبعثات ذات القدرات المحدودة، وأن يحدد التحديات والفرص المحتملة على صعيد مركزية أو لامركزية القدرات الشرطية الدائمة وقدرات العدالة والسجون، بغية تقديم دعم أفضل للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة.

أمانة مديري ورؤساء دعم البعثات

32 - يشير الأمين العام إلى أنه يُقترح إعادة تصنيف مهام وظيفة موظف إداري (ف-4) لتصبح مهام وظيفة كبير موظفين إداريين (ف-5). وستشمل المهام المنوطة به تنسيق أمانة مديري ورؤساء دعم البعثات التي طلب إنشاؤها ضمن توصيات مؤتمر رؤساء ومديري دعم البعثات الذي عقد في برينديزي في تشرين الأول/أكتوبر 2021 (A/76/730، الفقرة 18). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مديري ورؤساء دعم البعثات حددوا، في أعقاب الإصلاح الإداري لعام 2019، الحاجة إلى التصدي لتحدياتهم المشتركة، وتحقيق استخدام أكثر اتساقاً وأفضل تنسيقاً للموارد والقدرات، فضلاً عن الحاجة إلى مواءمة أوثق مع المقر للحصول على الدعم في تنفيذ ولاياتهم الفريدة. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الأمانة ستعمل كآلية رسمية للقيام بما يلي: (أ) مواصلة الحوار الضروري والهام؛ (ب) وكفالة المشاركة الميدانية في مسائل السياسة العامة؛ (ج) وجمع المعلومات وتعميمها؛ (د) وتوفير مدخلات تقنية فورية وخبرة فنية في الموضوع لأصحاب المصلحة في الميدان وفي المقر على السواء. ويشمل هيكل الإدارة المقترح لجنة توجيهية لضمان تركيز الأمانة على التنفيذ في ضوء الأولويات المتفق عليها في إطار مجموعة مديري ورؤساء دعم البعثات. وبينما تسلم اللجنة الاستشارية بالفوائد المحتملة لزيادة التنسيق والمناقشة بين مديري ورؤساء دعم البعثات، فإنها ترى أنه يمكن إنجاز هذه الأنشطة من خلال وسائل اتصال منتظمة دون إنشاء هيكل وموقع مخصصين للأمانة. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تُدرج معلومات إضافية في التقرير المقبل عن قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات.

معدلات الشغور

33 - يقدم الجدول أدناه موجزاً لمعدلات الشغور التي شهدتها الفترتان 2021/2020 و 2022/2021، وكذلك معدلات الشغور المقترحة للفترة 2023/2022. وتلاحظ اللجنة الاستشارية عدم وجود مبررات لتطبيق معدلات تختلف عن معدلات الشغور الفعلية خلال الفترة الحالية، وذلك كالآتي: (أ) بالنسبة للموظفين الدوليين، تشير التوقعات إلى معدل شغور بنسبة 13 في المائة، في حين أنه سجل متوسط معدل فعلي قدره 16,5 في المائة ومعدل فعلي قدره 17,3 في المائة في 31 آذار/مارس 2022؛ (ب) وبالنسبة للموظفين الوطنيين، تشير التوقعات إلى معدل شغور بنسبة 4 في المائة، في حين أنه سجل متوسط معدل فعلي قدره 7,2 في المائة ومعدل فعلي قدره 7,2 في المائة في 31 آذار/مارس 2022.

معدلات الشغور

(بالنسبة المئوية)

الفئة	المعدل المدرج المعدل الفعلي في المعدل الفعلي في فسي 31					المتوسط الفعلي
	2021/2020	2022/2021	يناير 2022	2022	آذار/مارس 2022	المعدل المتوقع
الموظفون المدنيون						
الوظائف الدولية	15,1	13,0	18,0	17,3	16,5	13,0
الوظائف الوطنية	4,9	4,0	7,2	7,2	7,2	4,0
الوظائف المؤقتة	-	-	-	-	-	-
الموظفون الدوليون	-	-	66,7	66,7	66,7	-

34 - تكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن رأيها بأن معدلات الشغور المقترحة ينبغي أن تستند، قدر الإمكان، إلى المعدلات الفعلية. وفي الحالات التي تختلف فيها المعدلات المقترحة عن المعدلات الفعلية، ينبغي أن يقدم بانتظام تبرير واضح في الميزانية المقترحة والوثائق ذات الصلة (انظر [A/73/755/Add.8](#)، الفقرة 31، و [A/74/737/Add.8](#)، الفقرة 16، و [A/75/822/Add.10](#)، الفقرة 25).

الوظائف الشاغرة

35 - أبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن 48 وظيفة كانت شاغرة في 31 آذار/مارس 2022 بما يشمل 12 وظيفة في الوحدات المستضافة. وكانت وظيفة واحدة لموظف لوجستيات (ف-3) شاغرة لأكثر من سنتين. وتأمل اللجنة الاستشارية في أن تُبذل كل الجهود من أجل ملء هذه الوظائف على وجه السرعة.

36 - وتذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة كررت الإعراب عن قلقها من ارتفاع عدد الشواغر في إطار الملاك الوظيفي للمدنيين وطلبها إلى الأمين العام أن يكفل ملء الوظائف الشاغرة على وجه السرعة (القرار [301/75](#)، الفقرة 22). وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية كذلك إلى الأمين العام أن يجري استعراضا للوظائف التي ظلت شاغرة لمدة 24 شهرا أو أكثر وأن يقترح في مشروعه المقبل للميزانية إما الاحتفاظ بها، مع تقديم مبررات واضحة للحاجة إليها، وإما إلغاؤها.

37 - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرات 23 إلى 27 و 29 أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالموظفين المدنيين. وينبغي تبعا لذلك تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة بهذا البند.

3 - التكاليف التشغيلية

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	النفقات حتى تقديرات المخصصات النفقات المخصصات 31 آذار/مارس التكاليف						الفرق
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)=(5)-(3)	(7)=(6)-(3)
	(2021/2020)	(2022/2021)	2022	(2023/2022)	المبلغ	النسبة المئوية	
التكاليف التشغيلية							
الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية	170,8	122,3	160,6	39,2	160,6	—	—
السفر في مهام رسمية	488,0	104,9	451,6	284,9	449,0	(2,6)	(0,6)
المرافق والبنى التحتية	5 807,3	5 404,9	5 607,2	4 547,8	5 700,8	93,6	1,7
النقل البري	383,5	309,1	381,7	319,6	414,4	32,7	8,6
العمليات الجوية	6,4	4,2	6,3	6,5	3,0	(3,3)	(52,4)
العمليات البحرية	—	—	—	—	—	—	—
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	12 831,1	10 823,8	12 706,3	9 855,2	13 458,3	752,0	5,9
الشؤون الطبية	81,2	65,0	87,3	31,4	68,8	(18,5)	(21,2)
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	1 002,6	797,7	967,3	463,4	1 015,5	48,2	5,0
مجموع التكاليف التشغيلية	20 770,9	17 631,9	20 368,3	15 548,0	21 270,4	902,1	4,4

38 - تمثل الموارد المقترحة لتغطية التكاليف التشغيلية البالغة 21 270 400 دولار للفترة 2023/2022 زيادة بمبلغ 902 100 دولار، أو بنسبة 4,4 في المائة، مقارنة بمخصصات الفترة 2022/2021. وتعكس الزيادة أساساً زيادة الاحتياجات تحت بنود الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والمرافق والبنى التحتية، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، والنقل البري، التي تقابلها جزئياً تخفيضات تحت بنود الشؤون الطبية والعمليات الجوية والسفر في مهام رسمية.

39 - وليست اللجنة الاستشارية مقتنعة تماماً بأن المبررات المقدمة تدعم بالكامل بعض الاحتياجات الواردة أدناه، وتقدم الملاحظات والتوصيات التالية:

(أ) *الاستشاريون والخدمات الاستشارية* - تبلغ الموارد المقترحة للفترة 2023/2022 ما قدره 160 600 دولار وهو مبلغ يساوي المبلغ المخصص للفترة 2022/2021. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، في الفترة 2021/2020، مثلت النفقات البالغة 122 300 دولار نقصاً في الإنفاق قدره 48 500 دولار مقارنة بالمخصصات البالغة 170 800 دولار وأنه، في الفترة الحالية، لم ينفق سوى 39 200 دولار حتى 31 آذار/مارس 2022. وفي ضوء نمط نقص الإنفاق هذا، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض بنسبة 10 في المائة (16 100 دولار) في الموارد المقترحة المتعلقة بالخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (160 600 دولار).

(ب) *السفر في مهام رسمية* - تبلغ الموارد المقترحة للفترة 2023/2022 ما قدره 449 000 دولار مقارنة بالنفقات البالغة 104 900 دولار في الفترة 2021/2020 التي مثلت نقصاً في الإنفاق قدره 383 100 دولار. وتكرر اللجنة الاستشارية تأكيد ضرورة استخدام الاجتماعات الافتراضية وأدوات التدريب عبر الإنترنت وضرورة إبقاء السفر لحضور حلقات العمل أو المؤتمرات أو الاجتماعات عند الحد الأدنى، وتقديم مبررات مفصلة في حال اقتراح مثل هذا السفر. ولذلك، توصي اللجنة بتخفيض بنسبة 20 في المائة (89 800 دولار) في الموارد المقترحة المتعلقة بالسفر في مهام رسمية (449 000 دولار). وتناقش اللجنة الاستشارية مسألة السفر في مهام رسمية بمزيد من التفصيل في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/76/760).

(ج) *النقل البري* - تمثل الموارد المقترحة البالغة 414 400 دولار زيادة بمبلغ 32 700 دولار أو بنسبة 8,6 في المائة، مقارنة بمخصصات الفترة 2022/2021. وتعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى استبدال مركبتين كهربائيتين بمركبتين تجاوزتا متوسط عمرهما المتوقع (A/76/730، الفقرة 162). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه في الفترة 2021/2020، مثلت النفقات البالغة 309 100 دولار نقصاً في الإنفاق قدره 74 400 دولار مقارنة بالمخصصات البالغة 383 500 دولار، وأنه في الفترة الحالية، ستقتضي النفقات البالغة 319 600 دولار حتى 31 آذار/مارس 2022 مقترنة بالنفقات المتوقعة البالغة 21 900 دولار في الفترة من 1 نيسان/أبريل إلى 30 حزيران/يونيه 2022 إلى نقص في الإنفاق قدره 40 200 دولار. وفي ضوء نمط نقص الإنفاق هذا، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض بنسبة 100 في المائة (32 700 دولار) في الزيادة المقترحة في الموارد المخصصة للنقل البري (32 700 دولار).

(د) *الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات* - تمثل الموارد المقترحة البالغة 13 458 300 دولار زيادة قدرها 752 000 دولار مقارنة بمخصصات الفترة 2022/2021. وتعزى زيادة الاحتياجات إلى اعتراف إبرام عقود جديدة لاستئجار معدات عالية الأداء لتخزين البيانات وخدمات حفظ احتياطي لدعم استراتيجية الحوسبة السحابية المختلطة (A/76/730، الفقرة 164). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه في الفترة 2021/2020، مثلت النفقات البالغة 10 823 800 دولار نقصاً في الإنفاق قدره 2 007 300 دولار مقارنة بمخصصات قدرها 12 831 100 دولار. وفي ضوء نمط نقص الإنفاق هذا، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض بنسبة 15 في المائة (112 800 دولار) في الزيادة المقترحة في الموارد المخصصة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (752 000 دولار).

40 - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنأ بتوصياتها الواردة في الفقرتين 37 و 39 أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالتكاليف التشغيلية.

خامساً - مسائل أخرى

الخدمات المقدمة إلى الكيانات الأخرى واسترداد التكاليف

41 - ترد في الفقرات من 77 إلى 81 وفي الجدولين 2 و 3 من تقرير الميزانية المقترحة (A/76/730) معلومات عن الخدمات المقدمة إلى الكيانات الأخرى وتحليل لتقديرات استرداد التكاليف في الفترة 2023/2022. ويشار إلى أن قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات تعتمد خلال الفترة 2023/2022 الإبقاء على ما لا يقل عن 36 اتفاقاً من اتفاقات مستوى الخدمات المبرمة مع كيانات مختلفة، ومعظمها يتعلق بتوفير

خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، ستتقدم خدمات التدريب إلى البعثات الميدانية على أساس استرداد التكاليف. وتستند التكاليف التي تسترد إلى بطاقات سعر الخدمة المعتمدة التي يقوم مكتب المراقب المالي باستعراضها سنوياً. وتقدر الإيرادات والنفقات للفترة 2023/2022 بمبلغ 14 390 600 دولار مقارنة بمبلغ 10 565 600 دولار المقدر للفترة 2022/2021 (انظر A/75/744، الجدول 2). وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن المبالغ المسددة استرداداً للتكاليف في السنوات الخمس الماضية، والتي تم تلخيصها في الجدول أدناه إلى جانب المبالغ المقدرة لاسترداد التكاليف للفترتين 2022/2021 و 2023/2022.

المبالغ المسددة استرداداً للتكاليف من الفترة 2017/2016 إلى الفترة 2021/2020 والمبالغ المقدرة لاسترداد التكاليف للفترتين 2022/2021 و 2023/2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	2017/2016	2018/2017	2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021	2023/2022
المبلغ	6 267,7	7 730,4	8 661,5	9 767,9	12 514,5	10 565,6	14 390,6

42 - ويشير الأمين العام إلى أن إيرادات استرداد التكاليف ستمول، في الفترة 2023/2022، وظيفة واحدة لكبير موظفي نظم المعلومات (ف-5)؛ ووظيفة واحدة لموظف لنظم المعلومات (ف-3)؛ ووظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة لتنسيق وإدارة الإيرادات المتأتية من استرداد التكاليف؛ ووظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة للحد الأدنى المطلوب من قدرات الرعاية الصحية (التمريض)؛ ووظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة للأمن؛ ووظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة لإدارة المرافق. وتوجد هذه الوظائف جميعها في مكتب رئيس دائرة تكنولوجيا الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية، في فالنسيا.

43 - وفيما يتعلق بالمتعاقدين وموظفي الدعم من الكيانات الأخرى الذين يشغلون المرفقين في برينديزي وفالنسيا، يشير الأمين العام إلى أن نحو 732 من موظفي الدعم المتفرغين من كيانات أخرى سيشغلون مباني قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في الفترة 2023/2022، بمن فيهم 505 موظفين في فالنسيا و 227 موظفاً في برينديزي. وسيمكّن إطار استرداد التكاليف من استرداد التكاليف المرتبطة باستخدام المرفقين من قبل موظفي الدعم غير التابعين لقاعدة اللوجستيات الذين يقدمون الدعم إلى كيانات مستفيدة غير تلك التي تستفيد من دعم إدارة الدعم العملياتي والتي ترتبط بقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات باتفاق من اتفاقات مستوى الخدمات. ولا تسترد التكاليف عن موظفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة الذين يعملون في مشاريع تابعة لإدارة الدعم العملياتي والبعثات الميدانية، وفقاً لأحكام الترتيبات التعاقدية (انظر A/76/730، الفقرات 73 إلى 76 والجدول 1).

44 - وتكرر اللجنة الاستشارية رأيها القائل بضرورة تزويد الجمعية العامة بمعلومات شاملة وأكثر شفافية عن الخدمات المقدمة إلى مختلف الكيانات، وعن الموارد اللازمة لتقديم تلك الخدمات، ومختلف ترتيبات التمويل واسترداد التكاليف، فضلاً عن تسجيل الإيرادات والنفقات ذات الصلة بها (انظر أيضاً A/74/737/Add.6، الفقرة 26 و A/75/822/Add.10، الفقرة 43). وتقدم اللجنة الاستشارية مزيداً من

التعليقات والتوصيات في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/76/760) وتقريرها عن أنشطة سلسلة الإمداد في الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/76/722).

نموذج القابلية للتوسع أو التقلص

45 - ترد معلومات عن نموذج القابلية للتوسع أو التقلص في الفقرات من 65 إلى 72 من تقرير الميزانية المقترحة (A/76/730). ويشار إلى أن النموذج الأصلي المقدم في الفترة 2020/2019 وضع استنادا إلى تحليل تجريبي لقابلية توسع أو تقلص وحدات الأعمال يشمل وحدات الأعمال البالغ عددها 54 وحدة في قاعدة اللوجستيات، بالاستفادة من استعراض ملاك الموظفين المدنيين باعتباره خط الأساس المعتمد للموارد. وقد نقح هذا النموذج عملا بتوصيات اللجنة الاستشارية التي وردت في تقريرها A/74/737/Add.6 و A/75/822/Add.10 والتي أقرتها الجمعية العامة في قراراتها 282/74 و 295/75.

46 - ويشير الأمين العام إلى أن فريق استعراض داخلي واصل تنقيح النموذج الحالي واستعراضه للتحقق من الموارد المخصصة لأنشطة الدعم داخل قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات والأنشطة المتصلة بالدعم المباشر المقدم إلى عمليات حفظ السلام وتقييم هذه الموارد. وبالإضافة إلى ذلك، قيم استعراض خارجي التحسينات الإضافية وأوصى بها، بغية وضع تعريف واضح لقابلية التوسع أو التقلص وكفالة تطبيق متسق في مراعاة لعوامل عبء العمل والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة. وخلص الاستعراض إلى ما يلي: (أ) أن الخدمات التي تقدمها قاعدة اللوجستيات متنوعة ومعقدة ومكيفة وبالغة الأهمية بالنسبة للعديد من مؤسسات الأمم المتحدة، ولا تقتصر على عمليات حفظ السلام؛ (ب) وتبين المنهجية المقترحة المواءمة مع إطار الميزنة القائمة على النتائج وبرامج العمل السنوية، ومن ثم فهي ملائمة للغرض المنشود. ويشير الأمين العام أيضا إلى أن الاستعراض الخارجي أكد أن الموارد لا تتأثر بحجم المعاملات والاحتياجات بمكافئ الدوام الكامل داخل قاعدة اللوجستيات وفي البعثات فحسب، بل أيضا بالتعقيد، والتنسيق والتصميم الخاص بالزمين لإدارة هذه الأنشطة، فضلا عن الحاجة إلى ضمان الحد الأدنى من القدرة المتواصلة.

47 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن نموذج القابلية للتوسع أو التقلص الحالي لا يركز فقط على تعقيد العمليات كمبرر لزيادة الميزانية. فهو يأخذ في الحسبان أيضا صعوبة التنبؤ بطلبات الخدمات بيقين مطلق (على سبيل المثال: طبيعتها وحجمها وتكلفتها ومدتها وزمن الاستجابة) والحاجة إلى الاستعداد للاستجابة للطلبات المتزايدة الناشئة عن حالات مثل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والأزمة الحالية في أوكرانيا.

48 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود المبذولة لتنقيح نموذج القابلية للتوسع أو التقلص وتشير إلى توصيتها التي أيدتها الجمعية العامة في قرارها 295/75، بمواصلة تنقيح صيغة قابلية التوسع أو التقلص، ولا سيما لوضع تعريف واضح لقابلية التوسع أو التقلص، وتحديد الأنشطة القابلة للتوسع أو التقلص، وضمان الاتساق في تطبيق نموذج قابلية التوسع أو التقلص، وكذلك التأكد من مراعاة جميع نماذج قابلية التوسع أو التقلص لأمر من بينها عوامل عبء العمل وتحقيق المكاسب في الكفاءة (انظر A/75/822/Add.10، الفقرة 46). وتأمل اللجنة الاستشارية أن تُدرج معلومات مستكملة في التقرير المقبل عن قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات.

سادسا - خاتمة

49 - يرد الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما فيما يتعلق بتمويل قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 في الفرع السادس من تقرير أداء الميزانية (A/76/566). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يستخدم الرصيد الحر البالغ 5 100 دولار عن الفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021، وكذلك الإيرادات الأخرى/التسويات البالغة 272 400 دولار المتأتية من إيرادات الاستثمار (76 100 دولار) والإيرادات الأخرى/المتنوعة (22 900 دولار) ومن إلغاء التزامات الفترات السابقة (173 400 دولار) لتوفير الموارد المطلوبة للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023.

50 - وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023 في الفرع الرابع من تقرير الميزانية المقترحة (A/76/730). وتوصي اللجنة الاستشارية، مع مراعاة ملاحظاتها وتوصياتها الواردة أعلاه، بتخفيض الموارد المقترحة بمقدار 360 200 دولار، من 66 318 800 دولار إلى 65 958 600 دولار. وهي توصي أيضا بتقسيم هذا المبلغ تناسبياً على ميزانيات فرادى عمليات حفظ السلام العاملة من أجل تلبية احتياجات تمويل قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023.